

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة -

كلية الشريعة والاقتصاد

مخبر البحث في الدراسات القانونية والفقهية المقارنة

ينظم

ندوة وطنية الموسوم بـ:

إشكاليات تنفيذ توابع التفريق القضائي
بين قانون الأسرة الجزائري والاجتهاد الفقهي

يوم الأربعاء 16 ذو القعدة 1446هـ / الموافق لـ: 14 ماي 2025م

أ.د/ السعيد دراجي مدير الجامعة

أ.د/ كمال لدرع عميد كلية الشريعة والاقتصاد

د/ سعاد قصعة مديرة المخبر

الرئيس الشرفي للندوة:

مدير الندوة:

المنسق العام للندوة:



❖ رئيسة اللجنة العلمية للندوة: أ.د/نادية رازي

❖ رئيسة اللجنة التنظيمية للندوة: د/ خديجة بركاني

❖ أعضاء اللجنة العلمية للندوة:

– أ.د/سعاد سطحي – أ.د/سعاد تينات

– أ.د/أمير شريط – أ.د/ليلي بعناش

– أ.د/دليلة شايب – أ.د/زهرة بن عبد القادر

– د/يمينة بوسعادي – د/سعاد قصعة

– د/نادية سخان – د/ليندة بومحراث

– د/دليلة رازي – د/خديجة بركاني

– د/حمزة بونعاس – د/صورية عائشة بابة بن حسين

– د/عبد العزيز بن سايب – د/دليلة بوزغار

– د/شعيب يوسف – د/عبد الرحيم بن غاشي

من خارج الجامعة:

أ.د/كريمة محروق جامعة الإخوة منتوري قسنطينة

أ.د/سعاد خوجة جامعة الإخوة منتوري قسنطينة

أ.د/الخامسة مدكور جامعة باتنة 1

د/إبراهيم بوهنتالة جامعة باتنة 1

❖ أعضاء اللجنة التنظيمية:

– د/ هشام عليواش – د/ حمزة بونعاس

– د/ هاني بوجعدار – د/ بداوي نسرين

– ط.د/ عبد اللطيف ميموني – ط.د/ عابد ناصر

– ط.د/ بلقيس قرارة – ط.د/ قاسمي فاطمة الزهراء

إن حل الإشكالات الفقهية القضائية في المنازعات الأسرية يتطلب حتما التقيد بمسلك الاجتهاد التنزيلي، الذي لا بد أن يتأسس على اعتبار مقاصد التشريع الإسلامي وغاياته التي قصدتها الشارع الحكيم ابتداء عند وضعه لتشريعته وللأحكام المتعلقة بتنظيم الأحوال الشخصية والقضايا الأسرية التي أقرها في ظل الأوضاع الإنسانية العادية حتى تستوعبها الأطر التشريعية، وتكيف وفق قواعدها وتوجهها توجيهها صحيحا مع تجدد الوقائع والظروف والمصالح بتعدد الحياة المدنية، وما تفرضه من التطورات لتنظيم الحياة الاجتماعية، وتجدها عادة مناعة بالمشاق والضرورات التي تفرضها السنن الكونية، وطبيعة البشر، ونزعتهم الفطرية، والعادات والسلوكيات الاجتماعية والثقافية المتجددة، والتشابك الحاصل في ملابسها وحيثياتها، ما يستلزم ضرورة النظر فيها عند اتخاذ القرارات وتنفيذ الأحكام، واعتبار آثارها المتوقعة، مع مراعاة عدم المساس بمرجعيتها الشرعية في أصولها وكلياتها الثابتة، وبما يخدم متطلبات الحياة الأسرية بنحو أكمل وأحكم.

وبما أن المصدر الرئيس لقانون الأسرة الجزائري نصوص التشريع الإسلامي التي اختصت بخاصية المرونة، ستمهد لنا بنهجها وأصولها في معالجة القضايا، ممارسة الاجتهاد الفقهي المطلوب، لمجابهة كل تحديات العصر بتأثيراته الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد تماسك الأسرة في الجزائر، بمحاولة التوفيق بين ضغوطها وبين نصوص الشريعة القائمة على رعاية المصالح العامة في نطاق المتغيرات العرفية والبيئية والعلمية، مع ما لدور الاجتهاد القضائي في فرض الحماية القانونية للأسرة خصوصا مع التعديلات الأخيرة، والتي ربما تجدها قاصرة لحل الكثير من الإشكاليات، لما ترتب على تطبيقها من آثار سلبية تسببت في تعطيل كثير من الركائز والمعايير التي تمثل روح العقد الشرعي.

ومن أهم القضايا الأسرية التي تطرح اليوم ما أنيط بالتفريق وإشكاليات تنفيذ آثاره قضائيا في ظل غياب الحماية الجزائرية (كالتفريق الناجم عن الخلع، وعن الإخلال بالشروط الجعلية، والزواج العرفي وغيرها، ومن آثاره: موعد تنفيذ العدة، قيمة التعويض عن الخلع لصالح الزوج المتضرر، التعويض عن الضرر المعنوي لصالح الزوجة في الطلاق التعسفي والتطليق، الحضانة، النفقة.....) فهل وفق القضاء الجزائري في حلها أمام تحديات العصر بتأثيراته الاجتماعية والثقافية، والاقتصادية التي تهدد الأمن والاستقرار الأسري في الجزائر، وما مدى مرجعيتها للفقه وقواعد التشريع

الإسلامي ومقاصدها؟ وكيف يمكن إيجاد حلول مناسبة لهذه الإشكاليات فيما يخدم مصلحة الأسرة الجزائرية وغايات التشريع الإسلامي وأهدافه السامية؟

سنحاول إثراء الموضوع من خلال هذه الندوة في ضوء قانون الأسرة الجزائري والاجتهاد الفقهي بيان موقعه في قانون الأسرة، وتكييف إشكالاته وفق ما يفرضه الواقع، والتطبيقات القضائية، ومعالجتها بما يحقق مقاصد التشريع الإسلامي ومصلحة الأسرة، لعنا نساهم في سد بعض الثغرات القانونية في مواد التنظيم الأسري التي تفرضها متطلبات الحياة الأسرية المتجددة، وذلك من خلال المحاور الآتية:

أولاً: محاور الندوة الوطنية

المحور الأول: الاجتهاد القضائي وفقه التنزيل

المحور الثاني: التفريق القضائي ومدلولاته فقها وقضاء وواقع تنفيذ أحكامه في المحاكم الجزائرية

المحور الثالث: إشكاليات تنفيذ توابع التفريق القضائي في الأحوال الشخصية (عدة المرأة وموعد

تنفيذها، النسب، تسليم المحضون والحق في زيارته، الولاية، الكفالة، السفر بالمحضون...)

المحور الرابع: إشكاليات تنفيذ توابع التفريق القضائي في الشؤون المالية (الامتناع عن دفع قيمة

التعويض للزوجة عن الضرر في الطلاق التعسفي والتطليق، ونفقة العدة ونفقة الإهمال، المقاصة

في حالة الخلع وامتناع الزوجة عن التنفيذ، توفير مسكن مخصص للحضانة مع النفقة، النزاع حول

متاع البيت...)

ثانياً: شروط المشاركة

– أن يكون موضوع المداخلة له صلة بمحاور الندوة، وأن لا يكون منشوراً، أو قُدّم إلى أية جهة أخرى.

- أن يراعي الباحث قواعد البحث العلمي.
- يحزر متن المداخلة بخط (Tradition Arabic) بمقياس 16، والهوامش بمقياس 12.
- أن لا تزيد عدد صفحات المداخلة عن 20 صفحة.
- تقبل المداخلات الفردية والشائية.

ثالثا: مواعيد مهمة

- آخر أجل لإرسال المداخلات: 04 ماي 2025م

- الرد على المداخلات المقبولة: 10 ماي 2025م

البريد الإلكتروني للاستفسار وإرسال الملخصات والمداخلات:

moultaka.alousra@gmail.com

تنشر الأبحاث في كتاب بمخبر البحث في الدراسات القانونية والفقهية المقارنة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
كلية الشريعة والاقتصاد
مخبر البحث في الدراسات القانونية والفقهية المقارنة

استمارة المشاركة في الملتقى الوطني الموسوم بـ:

إشكاليات تنفيذ توابع التفريق القضائي بين قانون الأسرة الجزائري والاجتهاد الفقهي

الاسم واللقب:

الرتبة العلمية: التخصص:

المهنة: المؤسسة:

المستخدمة:

رقم

الهاتف:

عنوان البريد الإلكتروني:

محور

المداخلة:

عنوان

المداخلة:

ملخص المداخلة:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....



